



مشروع " دعم تطوير إحصاءات التجارة الدولية في البضائع وتجميع إحصاءات التجارة الإلكترونية في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) "

ورشة عمل حول تجميع الإحصاءات وتطبيق المفاهيم المنهجية

عمان - الأردن ٢٨ تشرين أول / أكتوبر إلي ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧-١٠-١٠

الورقة الوطنية

جمهورية مصر العربية

مصلحة الجمارك

مستخلص

نظرا للأهمية الكبيرة لإحصاءات التجارة الخارجية من الناحية الاقتصادية فقد أولت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة المالية الاهتمام الكبير بهذه الإحصاءات والنهوض بجودتها لتعكس بصورة حقيقية التغيرات التي تحدث بالاقتصاد المصري، وتنقسم الورقة الوطنية لمصلحة الجمارك بجمهورية مصر العربية إلي ثلاث أقسام: القسم الأول يتطرق إلي أحد أهم عيوب إحصاءات التجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية وهو تضارب إحصاءات التجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية علي المستوي القومي والقسم الثاني فيتطرق إلي أهم الجهود المبذولة حاليا من وزارة المالية المصرية ممثلة في مصلحة الجمارك بشأن العمل علي تلافي تضارب إحصاءات التجارة الخارجية علي المستوي القومي وكذلك رفع مستوي دقة هذه الإحصاءات أما القسم الثالث والأخير فيتضمن الإجابة علي أسئلة الاستبيان

قائمة المحتويات

٤.....	مقدمة
٥.....	القسم الأول : تضارب إحصاءات التجارة الخارجية
٦.....	القسم الثاني: الجهود المبذولة للتغلب علي مشكلة تضارب إحصاءات التجارة الخارجية
٦.....	١- تطوير الهيكل الإداري لمصلحة الجمارك:
٧.....	الأهداف التي تسعى الإدارة المركزية للإحصاء لتحقيقها في بيانات التجارة الخارجية
٧.....	أ- الشمول
٨.....	ب- الحدثة
٩.....	ج- الدقة
١٠.....	٢- مستودع بيانات التجارة الخارجية
١٠.....	معلومات المستودع
١١.....	تقسيمات و الشرائح للمعلومات
١١.....	مميزات مستودع البيانات
١١.....	٣- المجلس الاستشاري للإحصاء
١٢.....	القسم الثالث: الإجابة علي أسئلة الاستبيان

مقدمة

تعتبر إحصاءات التجارة الخارجية من الإحصاءات الهامة علي المستوى القومي لأي دولة حيث يعتمد عليها كل من متخذ القرار وصناع السياسة المالية والاقتصادية وكذلك الباحثين ومجتمع الأعمال كل فيما يخصه حيث يتم استخدامها في ترشيد القرارات وتحديث الخطط الإستراتيجية، المؤثرة علي بذية الاقتصاد الوطني، وكذلك في دعم الدراسات والأبحاث الاقتصادية في أي بلد، وإحصاءات التجارة الخارجية تمثل رصد وإحصاء لحركة السلع مع دول العالم سواء كانت من إنتاج البلد أو من إنتاج الدول الأخرى وذلك خلال فترة زمنية معينة. وقد تم تقسيم هذه الورقة إلي ثلاث أقسام كما يلي:

القسم الأول: ويتم من خلاله عرض لمشكلة من أهم المشاكل التي تواجه إحصاءات التجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية وهي مشكلة تضارب بيانات التجارة الخارجية.

القسم الثاني: من خلال هذا القسم يتم تناول أهم الجهود التي تبذلها وزارة المالية المصرية ممثلة في مصلحة الجمارك للتغلب علي هذه المشكلة وكذلك رفع مستوى دقة هذه الإحصاءات الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي الاعتماد علي هذه الإحصاءات في عملية صنع القرار.

القسم الثالث: يتضمن الإجابة علي أسئلة الاستبيان

القسم الأول

تضارب إحصاءات التجارة الخارجية

تعاني إحصاءات التجارة الخارجية في العديد من بلدان العالم ومن بينها مصر بطبيعة الحال من قصور نتيجة عوامل متعددة وسيتم التطرق في هذه الورقة إلي أحد أهم عيوب هذه الإحصاءات وهو وجود أكثر من جهة تقوم بإصدار إحصاءات التجارة الخارجية حيث تقوم كل جهة من هذه الجهات بتجميع بيانات التجارة الخارجية علي أسس ومفاهيم مختلفة قد تتفق في أجزاء منها ولكنها تختلف في أجزاء أخرى ومن هذه الجهات:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- البنك المركزي المصري
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الاستثمار ممثلة في المناطق الحرة
- وزارة البترول
- مصلحة الجمارك

ونظرا لعدم وجود نظام إحصائي موحد يربط هذه الجهات ببعضها البعض الأمر الذي أدى في النهاية إلي وجود تضارب وتباين بين بيانات التجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية وخلق جو من عدم الثقة في إحصاءات التجارة الخارجية علي المستوى القومي ويمكن تلخيص الأسباب التي تؤدي إلي اختلاف وتباين إحصاءات التجارة الخارجية علي المستوى القومي في الأسباب التالية:

١. وجود أكثر من جهة تقوم بإصدار إحصاءات التجارة الخارجية.
٢. عدم وجود أسس واحدة يتم إصدار الإحصاءات بناءا عليها.
 - أ- توقيت الإصدارات
 - ب- تحديد المفاهيم
 - ج- التدفقات السلعية والنقدية
 - د- ... الخ
٣. إتباع أساليب تقليدية في تجميع بيانات التجارة الخارجية في الجهات المختلفة.
٤. عدم شمول الإحصاءات لكافة بيانات الصادرات والواردات في كل جهة من هذه الجهات.

القسم الثاني

الجهود المبذولة للتغلب

علي مشكلة تضارب إحصاءات التجارة الخارجية

ورفع مستوى جودة هذه الإحصاءات

قامت وزارة المالية ممثلة في مصلحة الجمارك المصرية بمبادرة للتغلب علي مشكلة تضارب إحصاءات التجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية تتمثل في النقاط التالية :

١- تطوير الهيكل الإداري لمصلحة الجمارك:

تعتبر مصلحة الجمارك المصرية شأنها في ذلك مثل باقي الجمارك في كل الدول البوابة الرئيسية لدخول وخروج البضائع والسلع من وإلي جمهورية مصر العربية وبالتالي فلا بد أن يكون لديها جهاز إحصائي قوي وقادر ومتطور يقوم بتسجيل بيانات التجارة الخارجية بطريقة تتفق مع المعايير الدولية ومن هذا المنطلق فقد قامت مصلحة الجمارك المصرية برفع مستوى الجهاز الإحصائي بها من إدارة فرعية إلي مستوى إدارة مركزية للإحصاء تتبع قطاع المعلومات والتكنولوجيا ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد قامت باختيار عناصر متميزة ومتخصصة لشغل وظائف هذه الإدارة المركزية والتي تستطيع استيعاب كافة التطورات التي تحدث في أساليب تجميع البيانات وتحليلها واستخدام أحدث نظم الميكنة والتكنولوجيا. وتنقسم الإدارة المركزية للإحصاء إلي إدارتين عامتين كما يلي :

أ- الإدارة العامة للبيانات الإحصائية

وتنقسم هذه الإدارة داخليا إلي الإدارات الفرعية التالية :

- إدارة المراجعة الإحصائية.

- إدارة التحليل الإحصائي.

- إدارة الإتاحة.

- إدارة التنسيق.

ب- الإدارة العامة للأنظمة الإحصائية

وتنقسم هذه الإدارة إلي إدارتين فرعيتين هما :

- إدارة الإجراءات الإحصائية.

- إدارة تقييم جودة الإجراءات الإحصائية.

ويضمن هذا الهيكل وجود عملية مراجعة للبيانات في كل مرحلة من مراحل تداولها كذلك وجود عمليات تحليلية هذا بالإضافة إلي وجود إجراءات إحصائية تضمن تجميع البيانات بطريقة صحيحة ووجود مراجعة وتصحيح لهذه الإجراءات من وقت لآخر في حالة وجود عيوب بهذه الإجراءات من خلال إدارة تقييم هذه الإجراءات.

الأهداف التي تسعى الإدارة المركزية للإحصاء لتحقيقها في بيانات التجارة الخارجية

تهدف الإدارة المركزية للإحصاء إلي تحقيق ثلاث أهداف رئيسية في إحصاءات التجارة الخارجية بمصلحة الجمارك المصرية هي :

أ- الشمول

- يقصد بالشمول إدراج كافة الشهادات الجمركية بكافة تفاصيلها بقاعدة البيانات سواء المواقع المميكنة أو غير المميكنة وفقا :
- للبند الجمركي.
- للأنظمة الجمركية.
- لكافة البيانات للمواقع الجمركية بما فيها المستودعات والمناطق الحرة.
- الاتفاقيات والإعفاءات.
- ...الخ.

ويتم التحقق من عملية شمول قاعدة البيانات لكافة الشهادات الجمركية سواء في المواقع المميكنة أو المواقع غير المميكنة كما يلي :

أولاً: المواقع المميكنة:

تمر عملية مراجعة الشمول في المواقع المميكنة بمجموعة من المراحل هي :

المرحلة الأولى :

يتم التأكد في هذه المرحلة من أن كل شهادة تم الانتهاء من إجراءاتها الجمركية قد تم سدادها (إدراجها بالكامل) على الحاسب الآلي.

المرحلة الثانية :

يتم التأكد في هذه المرحلة من أن كافة بيانات الشهادات الجمركية التي تم سدادها على الحاسب الآلي قد تم نقلها إلي قاعدة البيانات الإحصائية.

ثانياً: المواقع غير المميكنة:

تمر عملية مراجعة الشمول في المواقع غير الميكنة بمجموعة من المراحل هي :

المرحلة الأولى :

يتم التأكد في هذه المرحلة من أن كل شهادة تم الانتهاء من إجراءاتها الجمركية قد تم تحرير استمارة إحصائية لها.

المرحلة الثانية :

يتم التأكد في هذه المرحلة من أن كل استمارة إحصائية حررت قد تم نقلها إلى وحدة الإدراج الخاصة بها.

المرحلة الثالثة :

يتم التأكد في هذه المرحلة من أن كل استمارة إحصائية تم نقلها إلى وحدة الإدراج الخاصة بها قد تم إدراجها على الحاسب الآلي.

المرحلة الرابعة :

يتم التأكد في هذه المرحلة من أن كافة بيانات الشهادات الجمركية التي تم سدادها على الحاسب الآلي قد تم نقلها إلى قاعدة البيانات الإحصائية بالمركز الرئيسي.

ب- الحداثة

يقصد بالحداثة الفترة الزمنية بين الانتهاء من الإجراءات الجمركية لشهادة معينة وإدراج كافة بياناتها علي الحاسب الآلي في الموقع وبين وجود بياناتها علي قاعدة البيانات ويتم نقل بيانات الشهادات الجمركية المسددة (التي تم الانتهاء من إجراءاتها الجمركية) كما يلي :

- المواقع الميكنة خلال ٤٨ ساعة.
- المواقع غير الميكنة خلال ثلاث أسابيع من تاريخ تسديد الشهادة الورقية (الانتهاء من الإجراءات الجمركية).

مراحل التحقق من الحداثة :

يتم التحقق من الحداثة لإحصاءات التجارة الخارجية بمصلحة الجمارك لكل من المواقع الميكنة والمواقع غير الميكنة كما يلي :

أولاً: المواقع الميكنة :

يتم التأكد من أن كافة بيانات الشهادات الجمركية التي تم الانتهاء من إجراءاتها الجمركية قد تم سدادها ونقلها إلى قاعدة البيانات الإحصائية بالمركز الرئيسي خلال ٤٨ ساعة.

¹ هي إستمارة يتم فيها تدوين معظم بيانات الشهادة الجمركية يدويا ويتم مراجعتها بواسطة الممثل بالموقع الجمركي

ثانيا: المواقع غير المميكنة:

المرحلة الأولى :

يتم التأكد من أن كل شهادة تم الانتهاء من إجراءاتها الجمركية قد تم تحرير استمارة إحصائية لها وتجميعها وإرسالها لوحدة الإدراج خلال أسبوع.

المرحلة الثانية:

يتم التأكد من أن كل استمارة إحصائية حررت وتم نقلها إلى وحدة الإدراج قد تم إدراجها على الحاسب الآلي خلال الأسبوع التالي.

المرحلة الثالثة:

يتم التأكد من أن كافة بيانات الشهادات الجمركية التي تم سدادها على الحاسب الآلي قد تم نقلها إلي قاعدة البيانات الإحصائية بالمركز الرئيسي خلال الأسبوع الثالث .

ج- الدقة

تنقسم الدقة إلي قسمين كما يلي :

أولا: دقة الأنظمة الجمركية:

ويتم التأكد من أن الشهادات الجمركية قد تم إدراجها علي النظام الجمركي الخاص بها والذي يتفق مع حركة البضاعة في الواقع العملي
مراحل التحقق من دقة الأنظمة الجمركية:

يتم التحقق من دقة الأنظمة الجمركية من خلال عدة مراحل كما يلي :

المرحلة الأولى:

تحديد الأنظمة الجمركية الموجودة في الموقع.

المرحلة الثانية:

تحديد الأنظمة الجمركية المدرج عليها البيانات.

المرحلة الثالثة:

التأكد من أن البيانات قد تم إدراجها على الأنظمة الصحيحة عن طريق عمل مقارنة بين المرحلتين السابقتين.

ثانيا : دقة بيانات الشهادات الجمركية:

يتم التأكد من صحة بيانات الشهادات الجمركية المدرجة من خلال مجموعة من المعايير الإحصائية واستخراج البيانات التي يكون بها أخطاء ومناقشة المواقع الجمركية في هذه الأخطاء لتلافي الوقوع فيها فيما بعد.

مراحل التحقق من دقة بيانات الشهادات:

تمر هذه العملية بعدة مراحل كما يلي :

أولاً: المواقع الميكنة:

المرحلة الأولى:

دقة إدراج البيانات على الحاسب الآلي.

المرحلة الثانية:

دقة نقل البيانات إلى قاعدة البيانات الإحصائية.

ثانياً: المواقع غير الميكنة:

المرحلة الأولى:

دقة تسجيل البيانات في الشهادة الورقية.

المرحلة الثانية:

دقة تسجيل البيانات في الاستمارة الإحصائية.

المرحلة الثالثة:

دقة إدراج البيانات على الحاسب الآلي.

المرحلة الرابعة:

دقة نقل البيانات إلى قاعدة البيانات الإحصائية.

٢- مستودع بيانات التجارة الخارجية

يتم حالياً بمصلحة الجمارك إنشاء وتطوير مستودع لبيانات التجارة الخارجية وقد تم الاتفاق علي أن يكون هذا المستودع هو المصدر الرئيسي لبيانات التجارة الخارجية في مصر

معلومات المستودع

يتيح و يوفر المستودع الحصول على معلومات مثل:

- الإقرارات الجمركية
- فواتير الإقرارات الجمركية
- سطور فواتير الإقرارات الجمركية
- الإيرادات وفقاً لمبدأ الاستحقاق طبقاً للإقرارات الجمركية
- الإيرادات وفقاً للمبدأ النقدي
- المنافست وبوالص الشحن
- المخاطر والقضايا الجمركية

تقسيمات و الشرائح للمعلومات

من خلال المستودع يمكن عمل تصنيفات وشرائح متعددة لمعلومات المستودع كما يلي :

- مجمع جمركي
- دائرة جمركية
- نظام جمركي
- بند تعريفية جمركية
- متعامل
- سلعة
- دولة
- ميناء
- منتج
- نوع التعامل المالي
- طرق تحصيل بند إيراد
- قسيمة تحصيل
- نوع مصروف فاتورة
- الوحدة المحاسبية
- عملة
- مستودع
- وسيلة شحن
- مورد أجنبي

مميزات مستودع البيانات

- برامج اتوماتيكية لتجميع البيانات من جميع المنافذ الميكنة
- سرعة تجميع البيانات من جميع المواقع الجمركية
- مصدر وحيد وأساسي لبيانات الجمارك المصرية
- مصدر دقيق حيث لا توجد إمكانية للمستخدمين لتعديل البيانات
- سرعة و سهولة حصول القطاعات والإدارات المختلفة على البيانات الخاصة بها
- سهولة الربط بين المعلومات المختلفة
- سهولة عرض المعلومات بالطريقة التي يحددها المستخدم باستخدام التقسيمات و الشرائح
- عرض المعلومات بصورة مجمعة
- عمل التحليلات المختلفة بسهولة بدون تدخل

٣- المجلس الاستشاري للإحصاء

تم الانتهاء من تشكيل المجلس الاستشاري للإحصاء والذي يتكون من الجهات التالية :

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- وزارة التجارة والصناعة
- البنك المركزي المصري
- وزارة الاستثمار

- وزارة البترول
- مندوبين من الإتحاد الأوروبي

وقد روعي في تشكيل المجلس الاستشاري للإحصاء مشاركة كل الجهات التي لها علاقة ببيانات التجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية حتي تكون ملمة بكافة التطورات التي تحدث في إحصاءات التجارة الخارجية ويكون هذا المجلس بمثابة بوتقة التطوير بمستودع البيانات حيث سيتم تنفيذ التوصيات التي سيتم التوصل إليها من خلال هذا المجلس.

القسم الثالث

الإجابة علي أسئلة الاستبيان

١- يتم تحديد بلد المنشأ (بلد الأصل) في الوارد من خلال المستندات التي يقدمها المستورد إلي الجمارك حيث يكون هناك إلزام علي المستورد قبل الانتهاء من الإجراءات الجمركية أن يقدم معلومات عن البضاعة التي يقوم باستيرادها ومن هذه المعلومات بلد منشأ هذه البضاعة ويسمي هذا المستند الذي يقوم بتقديمه صاحب البضاعة شهادة المنشأ.

٢- لم نتمكن من الإجابة علي السؤال الثاني والخاص ببلد الإيداع لأنه غير مفهوم ما هو المقصود من بلد الإيداع

٣- نعم يتم تسجيل بيانات إعادة الاستيراد من خلال الأنظمة الجمركية التالية :

○ استيراد بعد الرفض

○ إدخال بضائع برسم استيراد نهائي بحالتها سبق تصديرها مؤقتا

ويتم تسجيل بلد الأصل (بلد المنشأ) وهي غالبا ما تكون سلعا مصرية كان قد سبق تصديرها وأيضا يتم تسجيل بلد الوجهة التي كانت البضاعة مصدرها إليها ويتم ذلك من خلال المنافست ويظهر ذلك بقاعدة البيانات أما بالنسبة لبلد الوجهة لإعادة الاستيراد فهي غالبا ما تكون مصر ويتم تسجيل بيانات البضاعة التي تم إعادة استيرادها ومنها بالطبع بلد الوجهة لإعادة الاستيراد وهي آخر بلد ستذهب إليه البضاعة.

٤- يتم تحديد بلد آخر مقصد معروف من خلال بيانات المنافست وكذلك البيانات التي يتم تقديمها صاحب الشأن في الإقرار الجمركي أما البلاد التي من الممكن أن تمر بها البضاعة فيتم تحديدها أيضا من خلال المنافست من خلال بيان رقم الطريق

٥- لم نتمكن من الإجابة علي السؤال الخامس والخاص ببلد الإيداع للصادرات لأنه غير مفهوم ما هو المقصود من بلد الإيداع

٦- نعم يتم تسجيل إعادة التصدير ويتم ذلك من خلال الأنظمة الجمركية التالية :

○ إعادة تصدير بضائع أجنبية

○ صادر نهائي سبق وروده وارد نهائي²
ويتم تسجيل بلد الوجهة لإعادة التصدير

² هذا بخلاف السلع التي يتم استيرادها بغرض إجراء عمليات تصنيع عليها ثم تصديرها مرة أخرى فهذا يتم من خلال أنظمة جمركية أخرى مثل: السماح المؤقت، الدر وبالك.